الأونسكو التقرير الإقتصادي- الإجتماعي:
نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2015

النشاط الأقتصادي

كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربعي أقل قليلاً مما كان عليه في الربع الأول 2015 عنه في كل من الربع الرابع 2014 والربع الأول 2014. تم تسجيل النمو على أساس سنوي فقط في الضفة الغربية حيث نما الاقتصاد بنسبة 1.8%. وفي في قطاع غزة نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.7% مقارنة مع الربع السابق ولكنه لا يزال أقل بنسبة 8.2% عن المستوى في نفس الربع في العام 2014. في الربع الأول 2015 شكل اقتصاد قطاع غزة 23% فقط من الاقتصاد الفلسطيني الكلي، وكان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد الواحد أقل من نصف نظيره في الضفة الغربية.

في الضفة الغربية، بين الربع الأول 2014 و الربع الأول 2015 كان هناك توسع كبير في القيمة الحقيقية المضافة في النشاطات المالية والتأمين (15.6٪)، وكذلك قطاع النقل والتخزين (14.2%). وقد سجل انخفاض في القيمة المضافة الحقيقية في العديد من القطاعات، وبشكل ملحوظ في مجالات التعدين والصناعة التحويلية والمياة والكهرباء (10-%) بالإضافة الى قطاع الإنشاءات (8.1-%).

خلال نفس الفترة، في قطاع غزة سجل انكماش كبير في غالبية القطاعات، لا سيما في قطاع الزراعة ،الحراجة وصيد الأسماك (27-%)، وكذلك قطاع التعدين،الصناعة التحويلية والمياة والكهرباء (25.7-%) بالإضافة الى قطاع تجارة الجملة والتجزئة (16.8-%). وكانت هناك ثلاثة استثناءات هي الأنشطة المالية وأنشطة التأمين (24.3٪)، والإنشاءات (11.1٪)، وكذلك الإدارة العامة والدفاع (6٪).

المؤشرات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (الربع الأول /2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية المحتلة
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)	1,428.1	434.9	1,863.0
معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس ربع على ربع،٪)	-2.9	6.7	-0.8
معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس سنوي،٪)	1.8	-8.2	-0.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	865.6	391.8	670.9

ملاحظة: سنة الأساس هي 2004. البيانات للربع الأول 2015 هي الاصدار الاول.

معدل التغير في القيمة الحقيقية حسب النشاط الاقتصادي)العام على اساس سنوي، الربع الأول/ 2015)

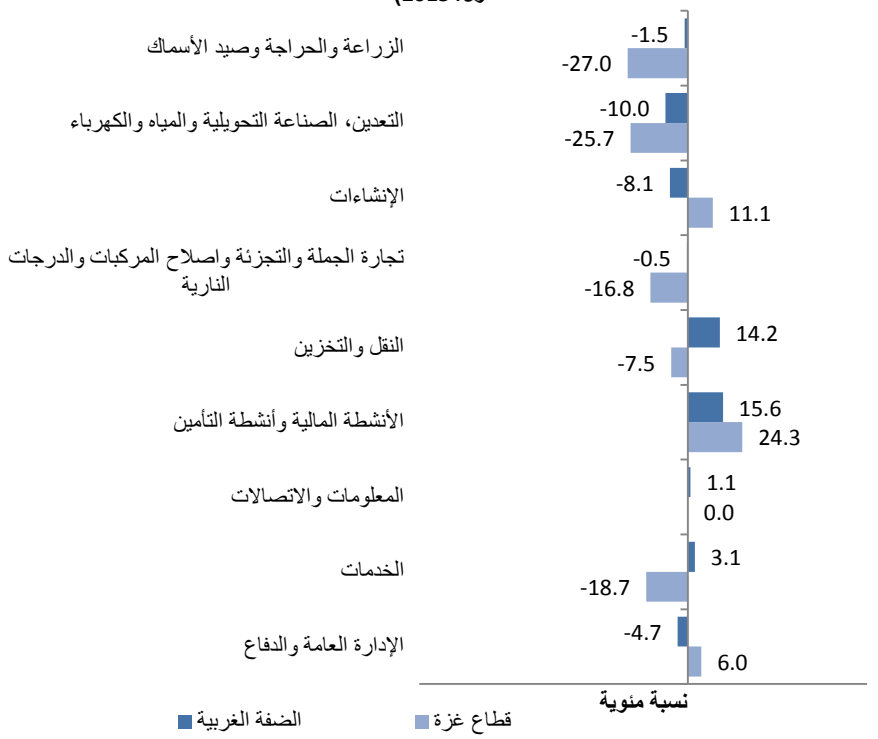

ملاحظة: سنة الأساس هي 2004. البيانات للربع الأول 2015 هي الاصدار الاول.

شكل قطاع تجارة الجملة والتجزئة القطاع الأكبر في اقتصاد الضفة الغربية في الربع الأول 2015، وهو ما يمثل 19.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يتلو هذا القطاع قطاع الخدمات (19%) و قطاع التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء (14.5%).

في حالة قطاع غزة، الإدارة العامة والدفاع تمثل أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2015، وهو ما مثل 31.2٪ من الإجمالي، تلاه قطاع الخدمات(23.6٪)، وتجارة الجملة والتجزئة(14.3٪).

الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية مثل 112.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2015. من ذلك، شكل الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية 86.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين كان 23٪ منه في شكل الاستهلاك الحكومي النهائي من الناتج المحلي الاجمالي حيث ان معظمه إجمالي تكوين رأس المال والذي شكل 25.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، شكلت صادرات السلع والخدمات من الضفة الغربية ما نسبته 27.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين مثلت الواردات 66٪، مما أدى إلى عجز تجاري في الضفة الغربية من 36.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع.

في قطاع غزة، كان الاستهلاك النهائي في الربع الأول 2015 ما يعادل 163.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، 97.3 ٪ منه الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية و 46.9٪ منه الاستهلاك الحكومي النهائي. كان إجمالي تكوين رأس المال سلبيا خلال الربع، وهو ما يمثل 15.7-% من الناتج المحلي الإجمالي. إجمالي تكوين رأس المال الثابت شكل فقط 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت الصادرات من قطاع غزة فقط 2.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين بلغت الواردات 47.1٪، مما أدى إلى ما عجز تجاري يعادل 44.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2015.

ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) إلى 116.21 بحلول شباط 2015 (سنة الأساس هي 2011). قبل إن ينخفض مرة أخرى إلى 94.86 قبل نهاية الربع. إنخفض النشاط في قطاع الصناعة التحويلية (والذي تبلغ حصته النسبية 80.56 ٪) و في كانون ثاني وآذار و لكنها بقيت راكدة في شباط. وانخفض النشاط في قطاع إمدادات المياه

النسبة المئوية في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب النشاط الاقتصادي (الربع الأول / 2015)

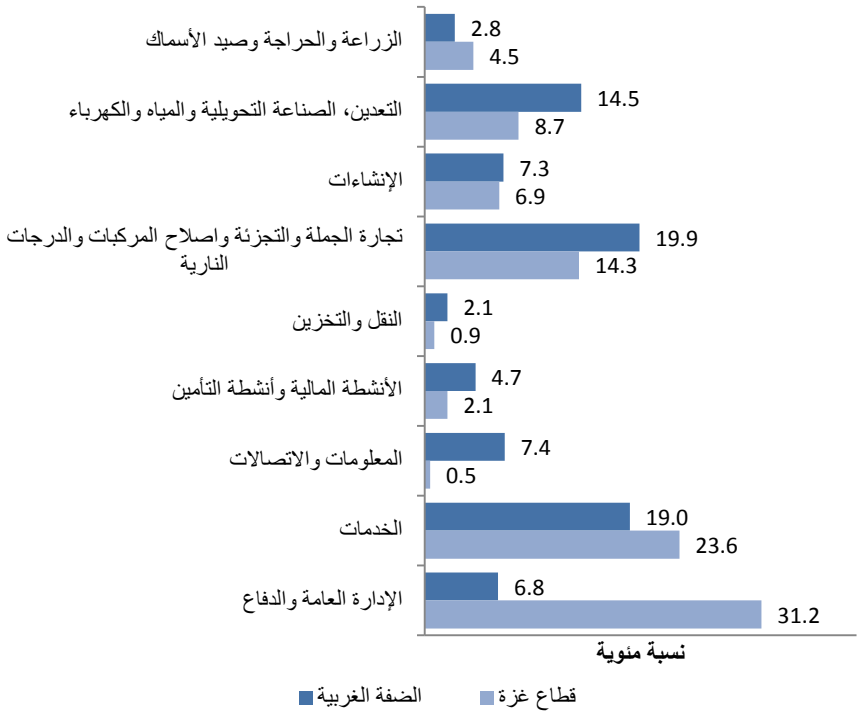

ملاحظة: سنة الأساس هي 2004. البيانات للربع الأول 2015 هي الأصدار الأول.

النسبة المئوية في توزيع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال الإنفاق (الربع الأول / 2015)

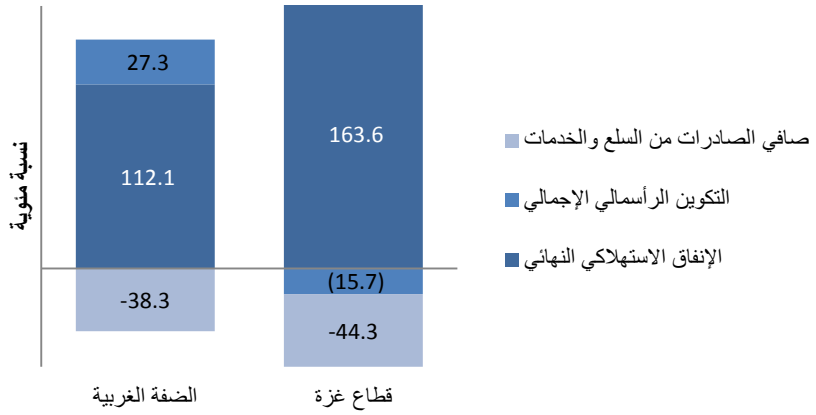

ملاحظة: سنة الأساس هي 2004. البيانات للربع الأول 2015 هي الأصدار الأول .

مؤشر الإنتاج الصناعي (الربع الأول/ 2015)

المؤشر	كانون ثاني	شباط	آذار
	97.99	116.21	94.86

والكهرباء (والذي تبلغ حصته النسبية 14.85%) خلال الربع. وانخفض النشاط في قطاع التعدين واستغلال المحاجر (مع حصة نسبية لمؤشر الإنتاج الصناعي بمقدار 4.59 ٪) في كانون ثاني وآذار ولكنه إرتفع في شباط.

تحسن مؤشر دورة الأعمال في الضفة الغربية في كانون ثاني وآذار وانخفض في شباط. في قطاع غزة، يعكس المؤشر انكماشا خلال الربع، مع الانخفاض الأشد في شباط (12.8-).

المؤشرات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (%،الربع الأول /2015)

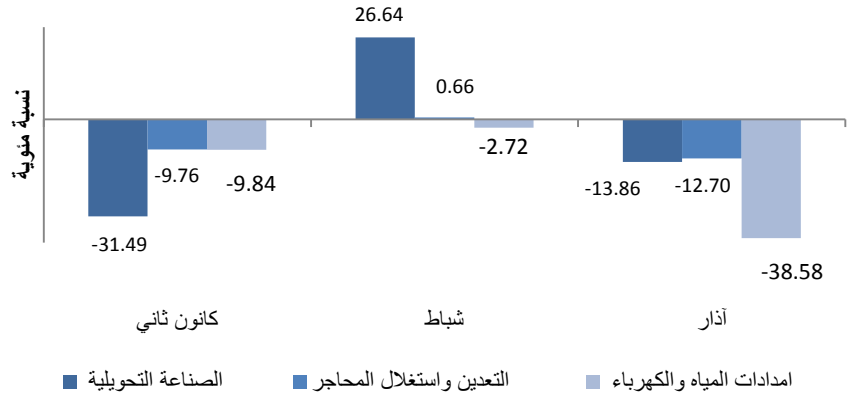

مؤشر دورة الأعمال (الربع الأول/ 2015)

	كانون ثاني	شباط	آذار
الضفة الغربية	4.5	-3.3	16.2
قطاع غزة	-3.0	-12.8	-12.4

الحساب الجاري والتجارة

بلغ العجز في الحساب الجاري 323.4 مليون دولار أمريكي، أو 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في الربع الأول من العام 2015. مقارنة 194.3 مليون دولار أمريكي و6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 2014. وكان ارتفاع العجز التجاري السلعي هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع العجز في الحساب الجاري، وقد سجل كل من حسابات الدخل ودفع التحويلات فائضا كبيرا في الربع بينما ميزان تجارة الخدمات كان قريبا من التساوي.

واصلت الصادرات توجهها بشكل أساسي إلى إسرائيل. وبالمثل، جاءت معظم الواردات أيضا من إسرائيل.

الحساب الجاري (الربع الأول/ 2015)

ميزان التجارة السلعية (مليون دولار أمريكي)	-1,218.6
ميزان تجارة الخدمات (مليون دولار أمريكي)	-2.3
ميزان الدخل (مليون دولار أمريكي)	331.8
مدفوعات التحويل الصافي (مليون دولار أمريكي)	565.7
ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	**-323.4**

التجاره المسجلة في البضائع من وإلى إسرائيل وبلدان أخرى (الربع الأول / 2015)

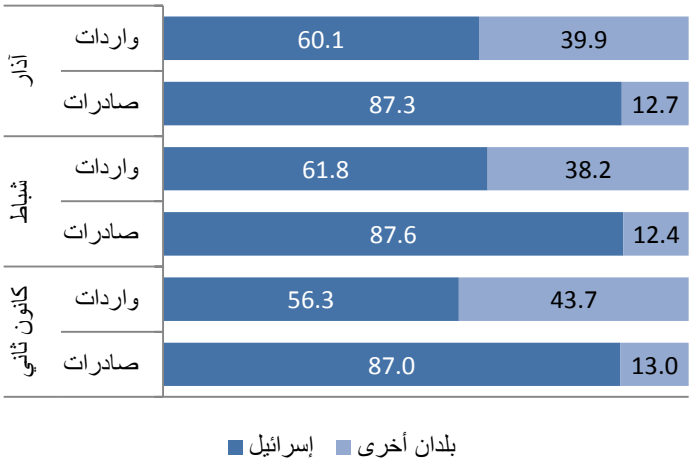

صادرات البضائع من قطاع غزة في الربع الأول 2015 ما زالت محدودة. تم تصدير 23 شاحنة في الربع مقارنة مع 46 شاحنة في الربع السابق و 74 شاحنة في الربع الأول 2014.

الصادرات من قطاع غزة ، حسب النوع (الربع الأول 2015)

	كانون ثاني	شباط	آذار
فراولة (طن)	3.8	--	--
طماطم (طن)	90.0	30.0	--
أوراق الثومة (طن)	1.3	1.8	2.19
نعنع أخضر (طن)	2.0	0.9	1.76
بطاطا حلوة (طن)	0.1	--	--
طماطم كرزية (طن)	0.3	--	--
أثاث (طن)	35.0	--	--
مجموع الشاحنات	13	5	5

شهدت عمليات نقل التجارة إرتفاعاً في الربع الأول 2015 مع 187 شاحنة مغادرة قطاع غزة إلى الضفة الغربية مقابل 92 في الربع السابق. والمنتجات تتألف في معظمها من الأثاث، وكذلك كميات محدودة من الأسماك والملابس.

الخروج إلى الضفة الغربية من قطاع غزة، حسب النوع (الربع الأول 2015)

	كانون ثاني	شباط	آذار
خيار (طن)	142.1	201.6	297.3
سمك (طن)	0.6	2.6	2.0
طماطم (طن)	210.0	148.4	35.0
بطاطا حلوة (طن)	41.2	--	--
اثاث (طن)	60.0	117.0	103.0
كوسا (طن)	29.8	67.6	37.9
فلفل حار (طن)	8.9	8.4	13.6
فراولة (طن)	66.5	--	--
ملابس (طن)	--	--	34.0
بتنجان (طن)	8.5	19.6	30.2
طماطم كرزية (طن)	18.2	27.7	16.6
سجاد وشراشف للسرير (طن)	--	--	16.0
قرطاسية (طن)	--	--	30.0
مجموع الشاحنات	74	55	58

القطاع الخاص

كان مجموع المساحات المرخصة للبناء الجديد في الضفة الغربية في الربع الأول 2015 أعلى بنسبة 32.7% مما كانت عليه في الربع الأول 2014. و في قطاع غزة لم يكن هناك تقريبا مساحات مرخصة للبناء الجديد في الربع.

مؤشرات القطاع الخاص (الربع الأول/ 2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
المساحات المرخصة للبناء الجديد (متر مربع)	943,981	148
تسجيل شركات جديدة	358	206

إجمالي عدد تسجيلات الشركات الجديدة في الضفة الغربية في الربع الأول 2015 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ولكن في قطاع غزة ارتفع الرقم من 89 في الربع الأول 2014 إلى 206 في الربع الأول 2015 ، بارتفاع قدره 131.4%.

نسبة أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية الذين ينظرون إلى حدوث تحسينات من حيث أداء المؤسسة بشكل عام في الربع الأول 2015 مقارنة بالربع الرابع 2014 كانت 12.8%. وكانت نسبة أولئك الذين شعروا بحدوث تحسينات في سهولة الحصول على المواد الخام والمدخلات أو نقل السلع تامة الصنع إلى السوق أقل من ذلك بكثير إلى

نسبة من أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية النشطة التي شهدت تحسن في الربع السابق (٪، الربع الأول /2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
أداء المؤسسة بشكل عام	12.8	9.1
الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج	5.0	9.1
شحن المنتجات الجاهزة للسوق	6.5	9.1

5.0%. توقعات التحسن في هذه الفئات في الربع الثاني 2015 تبعت نمطا مماثلا، ولكن مع مستوى أعلى مع 38.9% من المستطلعين آرائهم في الضفة الغربية يشيرون إلى توقعهم تحسنا في أداء شركاتهم بشكل عام. في قطاع غزة، أشار أقل من واحد في كل عشرة شملهم الاستطلاع أنهم قد شهدوا تحسنا في الربع السابق، وفقط حوالي الربع توقعوا تحسنا في الربع القادم.

نسبة من أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية العاملة الذين يتوقعون تحسنا في الربع المقبل (٪، الربع الثاني /2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
أداء المؤسسة بشكل عام	38.9	28.0
الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج	20.1	25.0
شحن المنتجات الجاهزة للسوق	27.6	25.0

سوق العمل

كان معدل المشاركة في القوى العاملة في الربع الأول 2015 ، 45.6% لأولئك في الفئة العمرية 15 عاما وأكثر ، بعدد يصل الى 1,276,000 شخص. كان معدل المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة متساوي إلى حد كبير بنسب 45.6٪ و 45.5٪ على التوالي. وكانت المشاركة في قوة العمل أعلى من ذلك بكثير بالنسبة للرجل عن المرأة في كلتا المنطقتين. كان معدل المشاركة في القوى العاملة منخفضة نسبيا للشباب، ولا سيما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة من العمر (17٪ و 20.8٪ في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي).

نسبة المشاركة في القوى العاملة (٪، الربع الأول /2015)

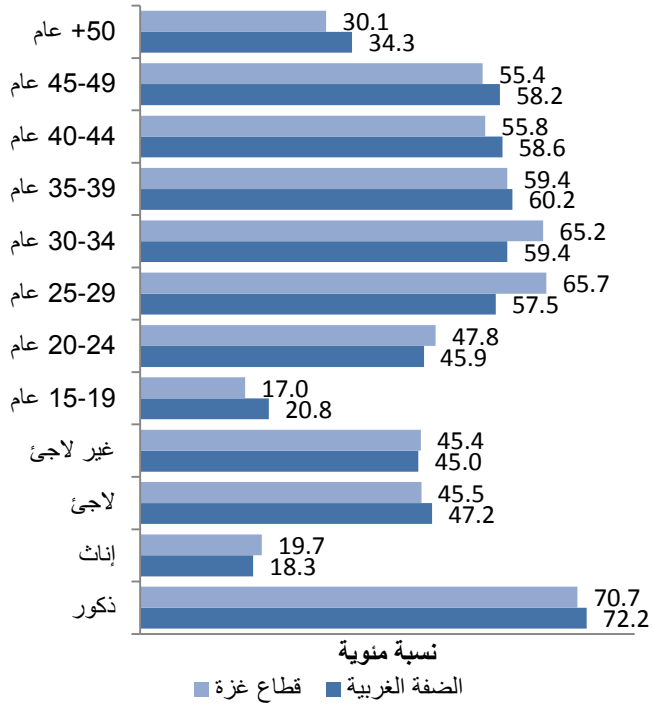

كان معدل البطالة في فلسطين ككل 25.6٪ في الربع الأول 2015، أقل من 26.5% مما كان عليه في الربع الرابع 2014 و أقل من 26.2٪ في الربع الأول 2014. أثرت البطالة على 16.3٪ من القوى العاملة في الضفة الغربية، مقابل 17.4٪ في الربع الرابع 2014 و 18.2٪ في الربع الأول 2014. في قطاع غزة، من ناحية أخرى، كانت 41.6٪ من القوى العاملة عاطلة عن العمل في الربع الأول 2015، مما يعكس انخفاضا بنسبه 1.3 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الرابع 2014 و ارتفاعا قدره 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2014.

معدل البطالة (٪، الربع الأول/ 2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
التعريف المحدود	16.3	41.6

كانت النساء أكثر تأثرا بالبطالة من الرجال في كلتا المنطقتين، على الرغم من انخفاض معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، كان ما نسبته 55.2% من النساء النشطات اقتصاديا في قطاع غزة عاطلات عن العمل في الربع

الأول 2015. كان معدل البطالة لدى اللاجئين أعلى من غير اللاجئين في الضفة الغربية، و قطاع غزة . ارتبط العمر أيضا بالبطالة، مع الشباب الذين يعانون من أعلى معدلات.على سبيل المثال، كان حوالي ما مجموعه 64.3٪ من الفئة العمرية 20 إلى 24 عاما في قطاع غزة بلا عمل ، مما مثل المعدل الأعلى للبطالة في أي مجموعة عمرية في أي من المنطقتين.

شهد متوسط فترة البطالة في الربع الأول 2015 مقارنة بالربع الرابع 2014 ارتفاعا بنسبة 1.5 أشهر للرجال في الضفة الغربية. من ناحية أخرى ، كانت النساء أكثر عرضة للبقاء عاطلات عن العمل 4.4 أشهر اضافية في الضفة الغربية مقارنة مع نفس الربع من العام السابق، ولكن 2.3 أشهر أقل في قطاع غزة مقارنة مع الربع السابق. بقي متوسط فترة البطالة أطول بكثير بالنسبة للنساء أكثر من الرجال في كلتا المنطقتين، وكان أطول في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية لكلا الجنسين، حيث تعاني النساء العاطلات عن العمل في قطاع غزة من أطول متوسط فترة البطالة (22.6 شهرا).

ارتفع عدد الأشخاص العاملين في الضفة الغربية ما بين الربع الأول 2014 والربع الأول 2015 بحوالي 13,400 شخص. في قطاع غزة إرتفع بمقدار 10,900 شخص. في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، زادت فرص العمل في جميع القطاعات . بإستثناء قطاع الزراعة والحراجة وصيد الاسماك.

استمر وجود تفاوت كبير في متوسط الأجور اليومي الصافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الأول 2015 – 96.2 شيكل مقابل 59.6 شيكل للرجال على التوالي. كان متوسط الأجور اليومي الصافي أعلى لدى الرجال من النساء في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة . قدم القطاع العام متوسط اجور اعلى بكثير من القطاع الخاص في كلتا المنطقتين، على الرغم من أن متوسط الأجور في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تزال الأعلى عند مستوى 194.4 شيكل في اليوم الواحد.

معدل البطالة (٪، الربع الأول/ 2015)

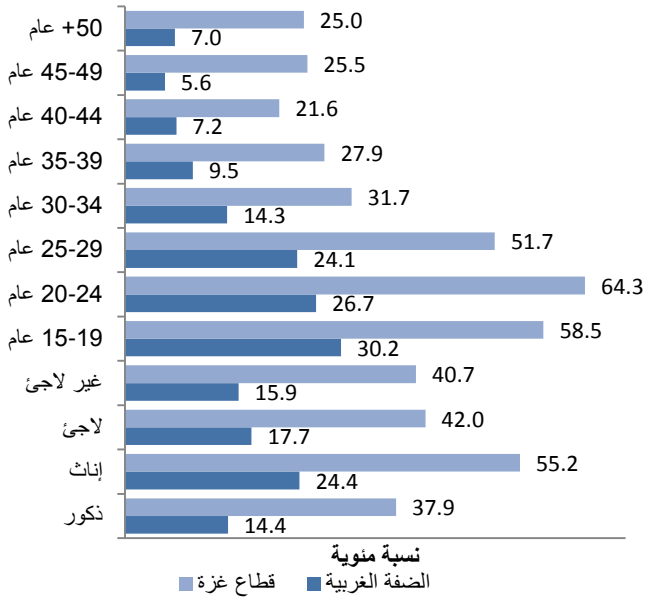

متوسط مدة البطالة (بالأشهر، الربع الأول/ 2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	5.4	17.3
إناث	13.4	22.6

التغير في عدد الأشخاص العاملين حسب النشاط الافتصادي (بالآلاف، على أساس سنوي، الربع الأول/ 2015)

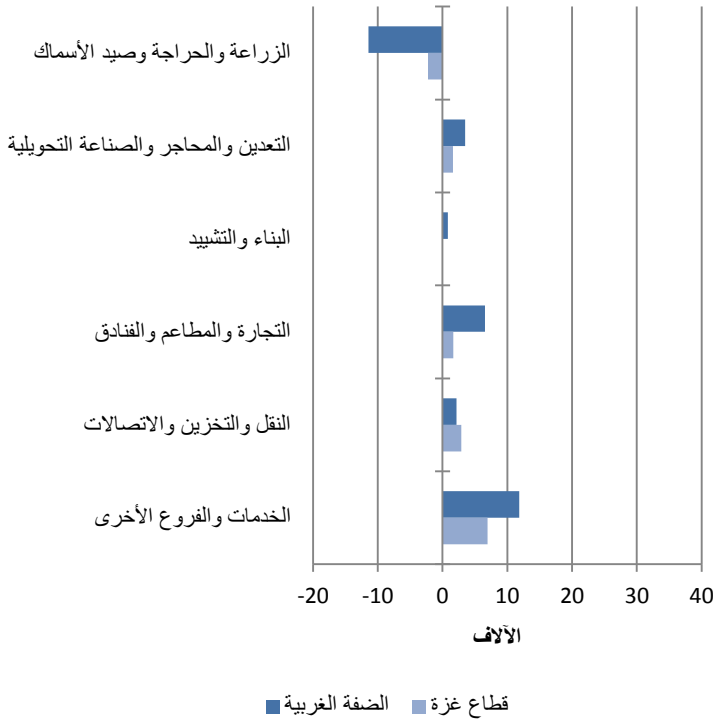

ملاحظة: أولئك الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مستبعدين.

معدل الأجر اليومي (بالشيكل، الربع الأول/ 2015)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	96.2	59.6
إناث	86.7	69.7
قطاع خاص	85.7	37.9
قطاع عام	108.1	82.7
إسرائيل والمستوطنات	194.4	

ملاحظة: البيانات حسب الجنس والقطاع لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الضفة الغربية.

أسعار المستهلك

انخفض متوسط الأسعار، كما تم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، في الربع الأول 2015 مقارنة مع الربع الرابع 2014 في القدس الشرقية، و في باقي الضفة الغربية لكنه إرتفع في قطاع غزة . وينطبق نفس الشيء مقارنة مع الربع الأول 2014.

تغيير في مؤشر أسعار المستهلك (٪، الربع الأول/ 2015)

	القدس الشرقية	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة
على أساس ربعي	-0.5	-0.8	1.8
على أساس سنوي	-0.3	-0.2	2.4

ملاحظة: تعتمد المقارنة على الأسعار كما في نهاية الربع.

القطاع المصرفي

ارتفع الائتمان المصرفي في الربع الأول 2015 إلى 5.1 مليار دولار أمريكي من 4.9 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع 2014. كانت نسبة الائتمان في شكل قروض 78.2٪. يتلو ذلك الجاري مدين (21.4٪ من المجموع)، في حين شكل التمويل التأجيري أقل من واحد في المئة من الائتمان المصرفي في الربع.

أما فيما يخص الودائع المصرفية، كان المصدر الرئيسي في الربع الأول 2015 هو القطاع الخاص بنسبة 74.6%، من المجموع.

هذه الأرقام تسفر عن أن نسبة القروض إلى الودائع كانت 57.1٪، في الربع الأول 2015، أعلى قليلا من 54.8% في الربع الرابع 2014.

توزيع الائتمان المصرفي حسب النوع (مليون دولار أمريكي/ %، الربع الأول 2015)

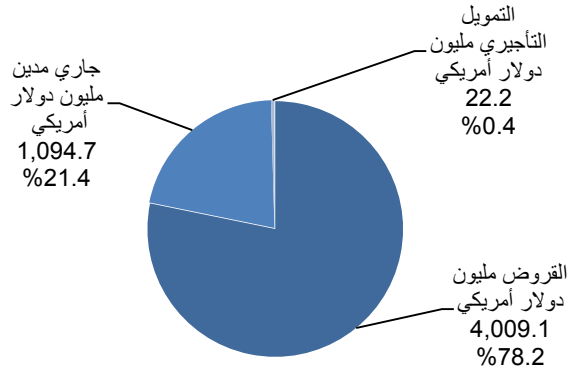

توزيع الودائع المصرفية حسب النوع (مليون دولار أمريكي/ %، الربع الأول 2015)

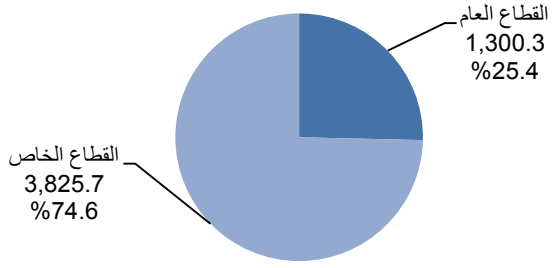

ملاحظة: لا تشمل بيانات ودائع سلطة النقد والبنوك التجارية .

العمليات المالية

لأنه لم تتم الموافقة على ميزانية 2015 حتى الآن، وتستند المقارنات على ميزانية 2014. بحلول نهاية الربع الأول 2015، كان مجموع صافي الإيرادات الحكومية 30٪ من 9.31 مليار شيكل في الميزانية لعام 2014. وكان مجموع النفقات 29.7% من 13.916 مليار شيكل المخصصة في الميزانية لهذا العام. و بحلول نهاية الربع الأول، وصل العجز الحالي وإجمالي العجز بنسبة 28.1% و 27% من المبلغ السنوي المتوقع،على التوالي. بلغ الدعم الخارجي للموازنة في نهاية الربع 16.5 % فقط من المبلغ المتوقع للعام.

المؤشرات المالية: الفعلية كنسبة من الموازنة السنوية (٪، الربع الأول / 2015)

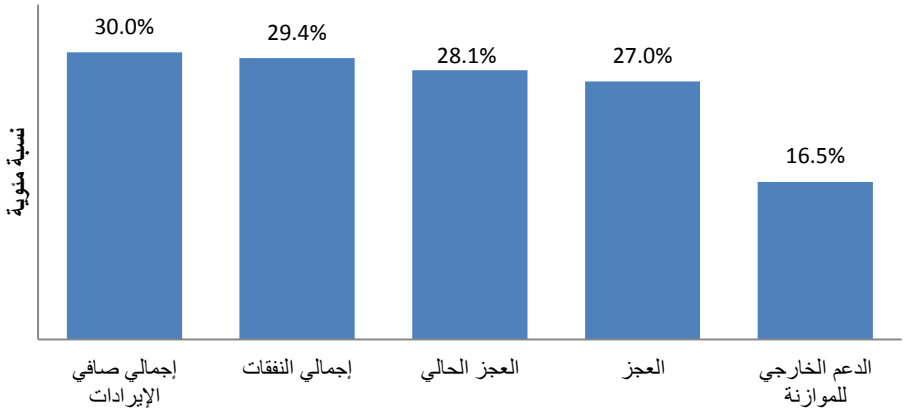

ملاحظة: البيانات هي للعمليات المالية العامة على أساس الالتزام. المعلومات هو ما يصل إلى التاريخ اعتبارا من26 نيسان 2015.

ملاحظة: البيانات للضفة الغربية وفلسطين في هذا التقرير لا تشمل القدس الشرقية المحتلة، ما لم ينص على خلاف ذلك، وذلك بسبب عدم توافر البيانات.

مصادر البيانات:

- النشاط الاقتصادي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. وتشير التقديرات الأولية للحسابات الوطنية الربعية و مؤشر الإنتاج الصناعي. سلطة النقد الفلسطينية . فترات مختلفة . مؤشر دورة الأعمال.
- الحساب الجاري: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. فترات مختلفة. ميزان المدفوعات الفلسطيني.
- التجارة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. التجارة الخارجية الفلسطينية المسجلة في السلع. ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية و وزارة الاقتصاد الوطني (لبيانات التصدير من قطاع غزة).
- القطاع الخاص: المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية (لمساحات المرخصة للبناء الجديد)؛ وزارة الاقتصاد الوطني (لتسجيل الشركات الجديدة)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. مسح لتصورات أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية العاملة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي.

- سوق العمل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. مسح القوى العاملة.
- أسعار المستهلك: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فترات مختلفة. مؤشر أسعار المنتجات الشهري.
- القطاع المصرفي: سلطة النقد الفلسطينية. فترات مختلفة. البيانات المصرفية.

- العمليات المالية: وزارة المالية. فترات مختلفة. العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

لمزيد من المعلومات أو لتضاف إلى القائمة البريدية يرجى الاتصال ب:

أونسكو رام الله: ديفد هارتستون hartstone@un.org
أونسكو قطاع غزة : رائد الرقب raqeb@un.org

يمكن الوصول الى التقريرالاقتصادي الاجتماعي لمكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الاوسط من خلالwww.unsco.org.